

الاصح النسخ

اي لا ينعقد والسبب فيه انهم يمتنعون بالاعتبار الا انها قد كلف  
 الاستدلال وعليه ان اعتبار الحادثة انما هو بعد دخول الحجة فكيف يتحقق كاستحقاق  
 على الدخول فالصواب ان يبق الاستدلال الاول محمول على ما تقدم في الاستدلال  
 المؤقتين لا يخلدون في النار اما الثاني فيقول ان اول الحجة لم يمتنع بها  
 نعمها ما هو اكبر واجل وهو ضمان السر والقرابة من قبل لا على ان بعضنا منهم  
 يخرج منها ولدفع قوم ارادة هذا المعنى على قياس ما اراد بالاول عقب  
 بقوله عطا غير مجزؤ لا يلقى ما ذكره بوجوب اشتداد لانه نظم الكلام حيث عمل  
 بالاستدلال الثاني على الاستدلال الاول مع انها مستقيمة صافا  
 واحد الا انقول الاول محمول على الظاهر وقد عمل بالثاني عند قوله هو  
 كما ذكرنا فلا اشكال ولا اختلاف قوله هو او غيره وجهه وانما انما ال  
 قلت ما وجب العطف باؤ بينهما من لانه العطف في السابق واللاحق بالاولاد  
 قلت ذلك كان العير المصوب الراجح لغيره في الجملة بين ال بقين ولا  
 طرح من رثا في هذه الجملة لانتع العطف باؤ كما استهجن المسند والمؤخر  
 اولاد لا يورثون او يهبون رثا المذكورة الظاهر المتفاد بين اليتين و  
 لذي؟

فقط والذكر فقط  
رؤسوا وانما شامح

احديهما لا يخلو بما ليس به اذ انما المراد وقوعه على واحد منهما بحسب المشية  
 بالقياس على طائفة والمأوى بالقياس على طائفة اخرى وانما الجدل ان الله  
 اور فيهما العير وكان راجعا على الطائفتين المذكورتين اولى احدهما ووجب  
 العطف باؤ والاشد المنع وانما يكون لكل واحدة منهما العطف بالانثى  
 والسبب في ذلك ان هذه الاقسام اذا اقيست على طائفة واحدة كانت متساوية  
 وانما اذا اقيست على طوائف مختلفة فيهما توازن في الوقوع واشتركا في  
 البشوت ولما اختلف المنسوب اليه الموهوب له والعقود في الجملة  
 عطف بالواو بينهما على التوافق ولما اتخذ المنسوب اليه الجملة السالبة  
 بالمنسوب اليه الجملة السالبة بقية ضرورة اتحاد العير بالهجوم الى عطف  
 باؤ بينهما على التوافق فانها او غيرها من جملة الالانثى فقط والذكر فقط  
 وانما معا ليرث ذلك فان قلت انما فائدة في العدل على الصحيح على  
 في الجملة السالبة العير وتغير الكلام على سبيل قلت لو ابر الكلام على  
 كان المستفاد عند ان هذه الاقسام منبوذة بمشية تيمر وانما اذا عدل على  
 ما على التمييز الفاصح ذلك لانه استهجن من عدم الاستدلال وعادة الالانثى  
 انما هي منبوذة

مهم رعاية الاصح هذا المذهب  
الاب او غيره في رعاية الاصح لان  
العطف باؤ

اي لا ينعقد والسبب فيه انهم يمتنعون بالاعتبار الا انها قد كلف  
 الاستدلال وعليه ان اعتبار الحادثة انما هو بعد دخول الحجة فكيف يتحقق كاستحقاق  
 على الدخول فالصواب ان يبق الاستدلال الاول محمول على ما تقدم في الاستدلال  
 المؤقتين لا يخلدون في النار اما الثاني فيقول ان اول الحجة لم يمتنع بها  
 نعمها ما هو اكبر واجل وهو ضمان السر والقرابة من قبل لا على ان بعضنا منهم  
 يخرج منها ولدفع قوم ارادة هذا المعنى على قياس ما اراد بالاول عقب  
 بقوله عطا غير مجزؤ لا يلقى ما ذكره بوجوب اشتداد لانه نظم الكلام حيث عمل  
 بالاستدلال الثاني على الاستدلال الاول مع انها مستقيمة صافا  
 واحد الا انقول الاول محمول على الظاهر وقد عمل بالثاني عند قوله هو  
 كما ذكرنا فلا اشكال ولا اختلاف قوله هو او غيره وجهه وانما انما ال  
 قلت ما وجب العطف باؤ بينهما من لانه العطف في السابق واللاحق بالاولاد  
 قلت ذلك كان العير المصوب الراجح لغيره في الجملة بين ال بقين ولا  
 طرح من رثا في هذه الجملة لانتع العطف باؤ كما استهجن المسند والمؤخر  
 اولاد لا يورثون او يهبون رثا المذكورة الظاهر المتفاد بين اليتين و  
 لذي؟

Copyright © King Fahd University